اسم المقال: دور مراكز البحث والتدريب الدولي في تمكين المرأة العربية
اسم الكاتب: أ.م.د. نيرمين ماجد البورنو
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/library/1365
تاريخ الاسترداد: 2025/05/14 07:37 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة قضايا سياسية الصادرة عن كلية العلوم السياسية في جامعة النهرين ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

دور مراكز البحث والتدريب الدولي في تمكين المرأة العربية[∇]

The role of Research and Training Centers in Empowering Arab Women

أ.م. د نيرمين ماجد البورنو*

Dr. Nirmeen Maged Al Borno

الملخص

إن البناء الصحيح للأفراد والمجتمعات قضية إنسانية قبل أن تكون قضية قومية فمن يؤمنون بأحقية الإنسان في التنمية والتمكين بعيدا عن كونه من يكون أخذوا على عواتقهم مسئولية السعي الحثيث نحو تحقيق ذلك، ونحن في مركز بيلر لإدارة الأزمات والتحكيم الدولي والبحث العلمي كواحد من تلك المراكز المهتمة نعتبر أن تلك المسئولية من أولى أولوياتنا العلمية والبحثية وفي ذاك السياق نُقارب في ورقتنا البحثية هذه الوضع الراهن لدور مراكز البحث والتدريب في تمكين للمرأة العربية، حيث أن معاناة هذه الأخيرة تحت وطأة ثالوث الفقر والجهل والتهميش عميقة وعتيقة فيما تُعتبر مراكز البحث والتدريب حديثة النشأة بالنظر إلى تاريخ تلك المعاناة، وبالتالي فإن تلك المراكز وراءها مهام ثقيلة لابد من التخطيط لها بشكل علمي منظّم وتقييم دورها الحضاري في تمكين المرأة العربية مرارا وتكرارا من أجل تذليل الصعوبات في سبيل إنجاز الأفضل في وقت أقل، في ورقتنا هذه سنقدّم تقييما لدور مراكز البحث والتدريب الإقليمية والدولية في تمكين المرأة العربية ونتعرّف على الصعوبات والعراقيل التي تواجهها في سبيل ذلك، كما سنقدّم إقتراحات وحلول لمواجهة تلك الأخيرة.

الكلمات المفتاحية: مراكز البحث والتدريب، التمكين، الاستثمار في رأس المال البشري، الوعي التنموي.

Abstract:

The correct construction of individuals and societies is a human issue before it is a national issue. Those who believe in the human right to development and empowerment, whoever are they, have taken upon

∇ تاريخ الاستلام : 2022/11/8تاريخ القبول : 6 /12/ 2022 تاريخ النشر 31 /12/ 2022

* مدير مركز بيلر لإدارة الأزمات والتحكيم الدولي والبحث العلمي–بريطانيهnirmeenmaged@pillarcenter.org

themselves the responsibility of striving towards achieving this. At Pillar Centre for Conflict Resolution, International Arbitration and Scientific Research, we consider that responsibility as one of our top scientific and research priorities. Thus, this paper approaches the current situation of the role of research and training centers in empowering Arab women, as their suffering under the weight of the triad of poverty, ignorance and marginalization is deep and old whereas research and training centers are newly established, considering the history of that suffering. Therefore, these centers have daunting tasks that must be planned in an organized scientific manner and evaluated civilized role in empowering Arab women over and over again to overcome difficulties and achieve the best in a shorter time. In this paper, we will present an assessment of the role of research and training centers in empowering Arab women and identify the difficulties and obstacles they face in this regard. We will also introduce suggestions and solutions to address those obstacles.

Key words: Research and Training Centers, Women Empowerment, Investing in human capital, development awareness.

المقدمة

تُعدُّ المرأة جزءاً لا ينفصلُ بأيّ حالٍ من الأحوال من كيان المُجتمع الكُليّ، كما أنّها مُكوّنٌ رئيسي للمجتمع بل تتعدّى ذلك لتكون الأهمّ من بين كل المكوّنات. لما لها أثر بالغ الوضوح، كما ان دورها حساس جدا، وإن العمل على تحييد دورها وابتذالها واستغلال قدراتها واستنزافها يقودُ لضياع المُجتمعات وتَشتُّتها وهدم الأسَر وتقويض بنائها، ولا يمكننا حصر الأدوار المهمة والايجابية والفعالة للمرأة في المجتمع. كما أن المرأة العربية تعاني وتحارب على كثير من الجبهات والاصعدة , فلم تستطع البيئة العربية أن تخرج من عنق الزجاجة لتقدم اصلاحات ورؤي اجتماعية واقعية تفيد المرأة وتقدم لها جل حقوقها , فعلى الرغم من التطور والانفتاح والتقدم التقني والعلمي الكبير الا ان المرأة في العالم العربي تحديدا ما زالت تعاني الكثير من المعتقدات الاجتماعية والعادات والتقاليد التي تحاول دوما تحديد مهام

المرأة في أدوار محددة متمثلة في دور الأم والزوجة فقط , وهي أدوار مشرفة لا أحد يستطيع نكرانها, وعلى الرغم من كل الممارسات الجائرة بحق المرأة الا أن هناك دوما بارقة أمل, هذا الأمل يتجسد في أجيال جديدة من النساء يكافحن من أجل حقوقهم في العلم والعمل والحياة, جاهدت طوال الوقت ان يثبتن لأنفسهن أنهن قادرات على التحدي وعلى التميز والعطاء في كثير من المجالات , وأن العلم والعمل ليس حكرا على أحد.

ولأن التغير والتغيير سنة كونية لا تنتظر إذنا من أحد، فقد بدأت أحوال المرأة العربية تتغير للأحسن كما حَقَّ لها آنفا أن تتغيّر للأسوأ إذ حظيت المرأة العربية في الآونة الأخيرة باهتمام رسمي على المستوى العالمي والمحلي، إذ أن حقوق المرأة تحتل موقعا بارزا على خارطة الفكر والثقافة، كما أن هناك جهدا واهتماما سياسيا لتمكين المرأة ليس فقط باعتبارها شريكا مساويا، ولكن باعتبار أن العبء الأكبر من التنمية المجتمعية يقع على عاتقها، فنجاح برامج التنمية واستدامتها مرهون بمشاركة العنصر البشري وحسن إعداده وطبيعة تأهيله، بالإضافة إلى أهمية الشراكة بين الدولة والمجتمع المدني في صورته العامة لتحقيق التمكين الكامل والشامل للمرأة.

وبالآونة الأخيرة أصبحت مراكز البحث والتدريب الدولية تمثل أحد الدعائم الهامة لتطوير المرأة كما أصبحت من اهم المؤشرات على تطور الدولة وتقييمها للبحث العلمي واستشرافها آفاق المستقبل، ولقد أصبح للمراكز البحثية دور رائد ومتقدم في قيادة السياسات العالمية وصارت أداة رئيسة لإنتاج العديد من المشاريع الاستراتيجية الفاعلة وهي الجهات الأساسية التي تستطيع رسم خطط المشاركة في تلك المشاريع والاسهام فيها اسهاما فاعلا، وكما أصبحت مراكز الأبحاث والدراسات جزءا لا يتجزأ من المشهد السياسي والتنموي في العديد من البلدان المتقدمة من خلال توظيف البحث العلمي في خدمة قضايا المجتمع بتقديم الرؤى وطرح البدائل والخيارات بما يدعم صنع القرارات ورسم السياسات، وقد لا نبالغ اذا قلنا أن لها دورا أساسيا في نهوض الأمم وتقدم الشعوب نحو تحقيق أهدافها.

أشكالية البحث:

مما سبق يتضح جليا الدور الحيوي لمراكز البحث والتدريب في تمكين المرأة العربية من أجل استثمار بشري رشيد في ظل ما يشهده واقعنا العربي من هدر اقتصادي وتعليمي عندما يسخّر كل

الإمكانيات البشرية والماديّة من أجل تعليم وتكوين الفتاة العربية ثم يحرمها من المناصب الموازية لكفاءتها حين تنضّج، ومن هنا جاء تساؤلنا البحثي كما يلي:

هل تؤدي مراكز البحث والتدريب الدولي دورها المنشود في تمكين المرأة العربية؟

فرضية البحث:

تنطلق فرضية البحث ان مراكز البحث والتدريب تؤدي دورا جليا في تمكين المرأة العربية اقتصاديا و انسانيا وصحيا واجتماعيا , الأمر الذي يتطلب تظافر المزيد من الجهود المؤسساتية من أجل المساندة للمرأة في شتي المجالات.

هدف البحث:

التعرف على واقع دور مراكز البحث والتدريب في تمكين المرأة العربية، ومسبباته إن كان سلبا أو إيجابا، وتقديم اقتراحات المبحوثين أنفسهم لمواجهة العراقيل التي تعترض مسعاهم البحثي والتدريبي نحو تمكين المرأة العربية.

أهمية البحث:

يستمد موضوعنا أهميته من أهمية دور مراكز البحث والتدريب الإقليمية والدولية منها في تمكين الكفاءات البشرية عموما والنسوية خصوصا من أجل تولّي المناصب والمسؤوليات الموائمة لكفاءاتها، وبالتالي تفادي الهدر التنموي من جهة والنهوض بمجتمعاتنا على مستوى مختلف القطاعات من جهة أخرى.

منهجية البحث:

استنادا إلى طبيعة البحث وأهدافه تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي وذلك لملائمته لأغراض البحث من حيث تحليل واقع مشكلة البحث في الوقت الحاضر.

الحدود الزمانية والمكانية للبحث:

قمنا ببحثنا الميداني في الفترة الزمنية الممتدة من منتصف الشهر الحادي عشر **(نوفمبر)** من سنة 2021 إلى منتصف الشهر الثاني **(فبراير)** 2022 (على مدار ثلاثة أشهر)، بينما شمل بحثنا جملة من مراكز البحث والتدريب التابعة للدول العربية **(فلسطين، الجزائر، المغرب، ليبيا، تونس، اليمن،**

السودان، الأردن، العراق، مصر، السعودية، لبنان) حيث أجاب مدراء تلك المراكز على الاستبيان الرقمي الذي أطلقناه على الفضاء الافتراضي بالتوزيع التالي:

الدولة	فلسطين	العراق	السودان	مصر	السعودية	لبنان	الأردن	اليمن	الجزائر	المغرب	تونس	ليبيا	المجموع
الاستجابات	11	16	06	03	02	01	01	01	02	01	01	01	46

أدوات البحث:

نظرا للوضع الوبائي السائد استخدمنا **الاستبيان الرقمي** من أجل الحصول على البيانات اللازمة لتحقيق أهداف بحثنا عبر نماذج جوجل، وقد كنا نطبّق الاستبيان عن طريق **المقابلات الافتراضية** حينما يتطلب الأمر ذلك، تكوّن الاستبيان من خمسة أسئلة مفتوحة وبالنهاية قمنا بمعالجة ما تحصلنا عليه من بيانات عن طريق **تقنية تحليل المضمون.**

عينة البحث:

بما أن بحثنا يدور حول تمكين المرأة العربية تحديدا، فقد قمنا بعملنا الميداني على عينة من مراكز البحث والتدريب الدولي في البلاد العربية قِوامُها **(46)** مركزا ممثّلة في مدراءها بعد استبعاد من لم يستجيبوا بشكل كامل، إذ طبقنا الاستبيان الرقمي الخاص ببحثنا على العينة المذكورة مع تدعيمه بمقابلات ومحادثات حين تستلزم ظروف المبحوثين ذلك. وفي الجدول أدناه نسوق لكم أسماء المراكز التي أجرينا عليها بحثنا (مع التحفظ على أسماء المراكز التي طلبت ذلك):

	اسم المركز	الدولة
1.	مركز الدراسات النسوية	فلسطين
2.	جمعية عائشة لحماية المرأة والطفل	فلسطين
3.	مركز الدراسات النسوية التنموية الفلسطينية	فلسطين
4.	جمعية نبض السلام للصحة النفسية المجتمعية	فلسطين

.5	مركز ركن المرأة	فلسطين
.6	مركز عمران للأبحاث والدراسات	فلسطين
.7	المركز الفلسطيني للإرشاد	فلسطين
.8	مركز كسلا للأبحاث والدراسات	السودان
.9	مركز البحوث التربوية بكلية التربية	السودان
10	مركز خدمة وتنمية المجتمع	السودان
11	مركز دراسات المرأة	السودان
12	مركز دراسات المرأة والنوع – جامعة الخرطوم	السودان
13	مركز صلة النسائي للرعاية والتواصل الاجتماعي	لبنان
14	المركز الوطني للبحوث والتطوير التربوي	مصر
15	مركز الخدمات التربوية والإعلامية – جامعة المنصورة	مصر
16	مركز المرأة للبحوث والتدريب – جامعة عدن	اليمن
17	المركز الأكاديمي للدراسات الثقافية والأبحاث التربوية	المغرب
18	جمعية انتصار للمرأة الريفية	تونس
19	مركز البحر الاحمر للدراسات والبحوث	السعودية
20	مخبر الأسرة والمجتمع	الجزائر
21	مركز كربلاء للدراسات والبحوث	العراق

22	مركز بابل للدراسات الحضارية والتاريخية	العراق
23	مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية	العراق
24	وحدة تمكين المرأة – جامعة سومر	العراق
25	وحدة تمكين المرأة – جامعة ذي قار	العراق
26	وحدة تمكين المرأة – جامعة واسط	العراق
27	وحدة تمكين المرأة – جامعة ميسان	العراق
28	وحدة تمكين المرأة – جامعة بابل	العراق
29	مركز كربلاء للدراسات الاستراتيجية	العراق
30	مركز الفرات للتنمية والدراسات الاستراتيجية	العراق
31	مركز البحوث والدراسات التربوية والنفسية – جامعة بغداد	العراق
32	مركز البحوث والدراسات – وزارة التربية والتعليم	العراق
33	كلية الادارة والاقتصاد – جامعة بابل	العراق
34	مراكز طلبت عدم ذكر أسمائها	13 مركزا

هيكلية البحث:

وقد قمنا بتقسيم بحثنا على ثلاثة مباحث رئيسية كالآتي:

- ✓ **اولاً مفهوم التمكين، مبادؤه وأبعاده.**
- ✓ **ثانياً واقع تمكين المرأة العربية في الميادين العملية.**
- ✓ **ثالثاً الدراسة الميدانية لدور مراكز البحث والتدريب الدولي في تمكين المرأة العربية.**

أولاً_ مفهوم التمكين، مبادئه وأبعاده

يعد التمكين من أكثر وأهم الاستراتيجيات المستخدمة حاليا في مجالات الاهتمام بالمرأة، فهو يلبي احتياجات فئات نسائية محددة، ويعمل على تحسين وضعها لتحقيق التنمية المستدامة وتحقيق المساواة والانصاف بين الرجل والمرأة، وتمكينها من تحقيق إمكانات كاملة وإشراكها تمام في عملية إقرار السياسات وصنع القرار في جميع جوانب الحياة الاقتصادية والسياسية والثقافية بصفتها صانعة قرار ومشاركة ومستفيدة.

ولقد عنيت الأمم المتحدة بوضع عدد من المؤشرات الكمية والقابلة للقياس لمفهوم التمكين حتى يمكن قياس مدى تمكن المرأة في المجتمعات المختلفة، ومن هذه المؤشرات: مشاركة النساء في المواقع القيادية وفي اتخاذ القرارات وإتاحة فرص التدريب غير التقليدية للنساء وتغيير مفاهيمهن حول إمكانية مشاركتهن الفعالة في الأعمال خارج المنزل وتغيير مفاهيم الرجال حول مقدرة النساء في تقلد المناصب العامة وتقلد النساء لمناصب ومواقع ليست خاصة بمشاريع نسائية ونسبة مشاركة النساء في سوق العمل ممن هن في سن العمل.[1]

1_ مفهوم تمكين المرأة

يقصد بالتمكين أيضا قدرة الأشخاص، نساء ورجالا، على امتلاك ناصية أمور حياتهم، وضع التخطيط لأنشطتهم الخاصة، واكتساب المهارات أو الحصول على اعتراف بما يملكونه من مهارات ومعارف، ورفع مستوى ثقتهم في ذواتهم وحل المشكلات، وتنمية قدرتهم بالاعتماد على الذات، والتمكين يشمل كلا من الخطوات العملية وما يتبعها من نتائج[2] وقد عرف صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة تمكين المرأة على أنه[3] "توفير أكبر فرص للمرأة للحصول على الموارد والتحكم في المجتمع، أي أن التمكين هو مشاركة المرأة مشاركة حقيقية في صنع القرارات والسياسات المتعلقة بحياتها.

[1] جواهر بنت صالح الخشمي، المعوقات التي تواجه تمكين المرأة السعودية من العمل في المجتمع السعودي

[2] Ruth Alsop And Nina Heinsohn, Measuring Empowerment In Practice; Structuring Analysis and Framing Indicators, World Bank Policy Research, Working Paper, 2005, p 5.

[3] صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، مداخل سياسات النوع الاجتماعي، مكتب غرب آسيا، UNIFEM،2000، ص64

2_ مبادئ تمكين المرأة يعتمد تمكين المرأة على عدة مبادئ أساسية هي:[1]

- المشاركة: حيث يعد مبدأ المشاركة من أهم مبادئ التمكين حيث إنه يبني أساس عملية المشاركة من جهة المرأة والاحساس بمشكلاتها والمشاركة في حلها بناء على قدراتها واستثمار مواردها.
- الاعتماد على الذات: يسعي التمكين الى العمل على تنمية قدرات المرأة الشخصية لكي تتمكن من مواجهة مشكلاتها بنفسها وبأقل الإمكانيات المتاحة لها.
- العدالة المجتمعية: حيث يسعى التمكين الى تحقيق المساواة والعدالة بين أفراد المجتمع، والعمل على الدفاع عن الأفراد المحرومين والضعفاء ويتم ذلك بأسلوب موضوعي بعيدا عن الحيز الشخصي.
- البدء مع المجتمع من حيث هو: حيث يتعامل التمكين مع المرأة من حيث هي، ثم محاولة مساعدتها على تنمية قدراتها والتعامل معها حسب مواردها المتاحة فقط ثم محاولة تنميتها وإيجاد مصادر أخرى لتدعيمها.

3_ أبعاد تمكين المرأة

يعتبر التمكين عملية متعددة الأبعاد وبدون تلك الأبعاد لا تعتبر النساء مشاركات بصورة عادلة في عملية التنمية وتتمثل تلك الأبعاد وفقا للدراسة الراهنة في:[2]

- **البعد المعرفي:** ويتضمن هذا البعد فهم طبيعة العوامل والظروف المسببة لتبعية النساء سواء على المستوي Macroأو المستوي Microفي الحياة ويركز هذا البعد على إمكانية المراجعة النقدية لخبرات النساء لملاحظة أنماط السلوك المؤدية للاعتماد وتدعيم التبعية.
- **البعد السياسي:** ينطلق هذا البعد من فكرة إمكانات النساء في التحليل والتنظيم والحراك نحو التغيير الاجتماعي، ويفترض هذا البعد أن مشاركة النساء في الفعل الاجتماعي سوف يزيد من الوعي الثقافي بين الرجال وبقية النساء الأمر الذي يؤدى الى إحداث تغييرات على المستوي الاجتماعي.

---

[1] عبد اللطيف وسوسن عثمان وآخرون، التمكين وأجهزته – تنظيم المجتمع الأجهزة المعاصرة، مذكرات غير منشورة بالمعهد العالي للخدمة الاجتماعية، القاهرة،2005، ص. ص. 352،351.

[2] نشوي ثابت وأحمد توفيق، تمكين المرأة ودورها في عملية التنمية، دراسة اجتماعية بمدينة القاهرة، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة عين شمس، القاهرة،2004، ص. ص. 55-65.

- **البعد الاقتصادي:** ذلك البعد يتضمن إمكانية مشاركة النساء في الأنشطة المولدة للدخل تلك التي من خلالها يستطعن أن يحصلن على دخول مستقلة، ويري هذا البعد أن السبب الحقيقي لتبعية النساء إنما يرجع الى الاعتماد المادي، لذلك يدعوا الى ضرورة حصول النساء على المصادر الإنتاجية والتحكم فيها.
- **البعد الصحي:** يتضمن هذا البعد مساعدة المرأة في الحصول على الخدمات الصحية التي تتفق مع ظروفها كامرأة وظروفها الأسرية كربة منزل وفي نفس الوقت كعاملة وذلك من خلال حصولها على التأمين الصحي، وتمكينها من رعاية صحة أسرتها عن طريق خدمات التأمين الصحي، كذلك الحصول على الوقت الكافي لرعاية أطفالها.

- **البعد الاجتماعي:** يتضمن هذا البعد امتلاك المرأة للمعرفة والمهارات والقدرات التي تساهم في تعليمها بشكل كبير ومن ثم تحقيق مشاركتها بشكل ايجابي في المجتمع مع الآخذ في الاعتبار أهمية تغيير القيم والعادات والتقاليد والنظرة الاجتماعية الخاطئة للمرأة، والقضاء على مظاهر التمييز ضد المرأة وعدم المساواة مع الرجل.
- **البعد الوظيفي:** يتضمن هذا البعد أن النساء يستطعن الفعل على المستوي الوظيفي وتحسين واقعهن الوظيفي ومن ثم يهتم هذا البعد بتحسين وضع المرأة في العمل وايجاد فرص المساواة مع الرجل في الحصول على الوظائف وتقلد المناصب في الإدارة العليا.

ثانياً- واقع تمكين المرأة العربية في الميادين العملية

يختلف المشهد السياسي من دولة عربية الى أخرى، كما أنه لكل دولة نظام جندر خاص تتباه يعكس واقع المرأة وسقف تبني طموحاتها، ورغم كل ذلك توجد قواسم مشتركة بين مجموع المنطقة بشكل عام وفي ظل تقاسمها ظروف التغير الاجتماعي، الاقتصادي والسياسي الصعب[1]، وتختلف الأدوار المختلفة التي يضطلع بها كل من الرجل والمرأة في المجتمع والسلطة النسبية التي يتمتع بها كل منهما من مجتمع وثقافة وبلد عن الآخر، إلا انه وفي كل الاماكن تقريباً تكون النساء أقل حظاً قياساً بالرجل في مناحي الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. فحيثما ينظر للرجل بصفته الصانع الأساسي للقرار،

[1] Claudia Derichs, "Tools increasing and strengthening women's political participation in the Arab spring", In: Women's empowerment in the Arab spring, edited by Colin Durkop , Suna Guzin Aydemir (Ankara: Konrad Adenauer stiftung , 2012, p 07

فان وضع المرأة يكون غالباً دونياً في مجال النقاش حول تحديد حجم الأسرة أو استخدام وسائل تنظيم الأسرة أو إدارة موارد الأسرة أو البحث عن عمل.

إن التركيبة المهنية لقوة العمل حسب الجنس، تعكس أنواع الأعمال والمهن التي تتركز فيها النساء، وبما أن تطور المجتمعات يقاس بنسبة العاملين في المهن العلمية والفنية فيها، فهذا يعني أن انخفاض نسبة النساء العاملات بالزراعة (واللاتي ترتفع نسبة الأمية بينهن) بشكل كبير جدا لصالح المشتغلات في المجالات العلمية والفنية.[1]

1_ مجالات تمكين المرأة العربية

أ_ التمكين الصحي للمرأة العربية: يرتبط مفهوم تمكين المرأة صحيا بالفروقات الهامة بين النساء والرجال في إمكانية وصولهم الى التغذية الجيدة والرعاية الصحية الإنجابية والى ما يتعلق بسلامتهم والكرامة البشرية، أما أولويات العمل حسب إعلان فيينا للاستثمار في صحة المرأة فشملت[2]: الحد من وفيات الأمهات وزيادة سلامة المرأة، تعزيز الصحة الإنجابية والجنسية، إدخال سياسات صديقة للمرأة للتعويض عن الخدمات، تشجيع أنماط الحياة الصحية، الحد من العنف ضد المرأة، تحسين وضع المرأة العاملة في نظام الرعاية الصحية.

تؤكد المؤشرات والدراسات تدنى مستوى الرعاية الصحية للمرأة في الدول العربية مقارنة بالدول المتقدمة، وينعكس ذلك في ارتفاع نسبة وفيات الأمهات، وانعدام الرعاية الصحية في فترات الحمل والولادة، وعدم الاهتمام بالمستوى الغذائي المطلوب للمرأة، الى جانب رصيدها المرتفع من الفقر المدقع لتدني دخلها أو لعملها في أنماط غير مأجورة، الأمر الذي يجعل فرصتها في الحصول على الخدمات الصحية ضئيلة، والملاحظ أن مع ارتفاع معدلات المعيشة ومستوياتها يتحسن مستوى ما تحصل عليه المرأة من حقوق صحية.[3]

---

[1] محمد القش ورنا خليفاوي، مساهمة المرأة في النشاط الاقتصادي في سورية، المكتب المركزي للإحصاء، دمشق،2007، ص24

[2] هيام بشور وكواكب داية، دراسة في مفهوم ومعوقات تمكين المرأة صحيا، الهيئة السورية لشؤون المرأة،2007، ص7

[3] سامية الساعاتي وآخرون، المرأة في الأسرة المصرية بين الواقع والتمكين، المؤتمر التاسع للمركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، مصر،2007

ب_ التمكين المعرفي للمرأة العربية: يعد التعليم أحد أهم المرتكزات الأساسية في تمكين المرأة، وامتلاكها القوة، والقابلية للتأثير، والشعور بالذات والمشاركة والاختيار الحر. لذا عدم المساواة في التعليم يعد انتقاصا من حقوق المرأة وعائقا أساسيا أمام تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية. فالتعليم يدفع المرأة نحو معرفة ذاتها وامكانياتها وشعورها بإنسانيتها، وهو من العوامل المهمة التي تساعد على ازدياد وعي المرأة وتحررها الفكري.

تشير الدراسات الى ان البلدان العربية حققت خلال العقود الثلاثة الماضية تطورا كميا ملحوظا في التعليم عموما، وتعليم المرأة خصوصا، ومن أهم العناصر التي أسهمت في التطور الكمي الكبير في عدد الطلبة المقيدين بمراحل التعليم المختلفة على الصعيد العربي، ولكن رغم هذا التحسن فان موقف البلدان العربية في مواجهة أقاليم العالم الأخرى يبدو ضعيفا جدا في مكافحة الأمية. وما زالت تعليم الاناث في بعض الدول العربية يختلف عن تعليم الذكور، لأن هناك قناعات بأن تعليم الاناث هدفه هو إعداد زوجات صالحات يقدرن الحياة الزوجية، لذلك يتم التركيز في المناهج والمقررات الدراسية على ترسيخ هذه المفاهيم والتوجهات، فضلا عن قيام بعض الدول العربية بوضع العوائق أمام انخراط المرأة في بعض التخصصات العلمية مثل الهندسة وغيرها، وما زالت مضامين كثير من الكتب المدرسية لا تعكس صورة حقيقية للمرأة كإنسان فعال ونشيط اقتصاديا واجتماعيا[1]، فالواقع العربي في مجال التعليم يؤكد أنه على الرغم من التغير الايجابي الذي حدث لصالح المرأة قياسا بالمراحل الزمنية السابقة، فان هذا التغير محدود العمق في ذات المرأة، وذهنية الرجل ومواقفة، إذ إن المجتمع العربي في هذا المجال يتسم بالانغلاق فكرا وممارسة.[2]

ما زالت المرأة تواجه العديد من ألوان التمييز النوعي على كل المجالات، فيبدو ذلك واضحا في تمييز الذكور عن الاناث في فرص الحصول على التعليم، وخاصة في الأسر الفقيرة والريفية والمعدمة، مما يؤدي الى حصول الاناث على مستويات دنيا في فرص العمل في سوق العمل غير المنظم والعشوائي، والذي تحرم منه المرأة من مظلة التأمينات الاجتماعية، فضلا عن معاناتها الاستغلال والتحرش الجنسي وظروف العمل الرديئة، كما يعانين انخفاض الأجور وموسمية العمل، وضياع جزء كبير من الأجر في السمسرة، كما تشير المؤشرات الى ارتفاع معدلات الأمية بين الاناث لتصل في

[1] ورشة العمل العربية، الأهداف التنموية للألفية نحو العام 2015 الانجازات، والآفاق، القاهرة،2015

[2] تاج الدين محمد، المرأة في المشروع النهضوي العربي، دار الرضا للنشر، دمشق،2003، ص121

بعض القرى والنجوع الى أكثر من 90% فيهدر بذلك حق المرأة في التعليم باعتباره من أولويات حقوق الانسان وبالتالي يجهض حقها في المشاركة الاجتماعية.[1]

ج_ التمكين الاجتماعي للمرأة العربية:

ان وضعية المرأة في المجتمعات العربية ما زالت تتميز بالكثير من السلبية والصور النمطية التي لا تنظر الا من منطق كونها قاصرا، ما يفرض أعباء مضاعفة على النخب الثقافية والسياسية من أجل قطع الطريق أمام القوى التي تتبني هذه الأفكار الهادمة. ومن أكثر المظاهر عنصرية اتجاه المرأة سطوة سلطان العادات والتقاليد، التي حولت الأسرة الى أداة قمع بدل أن تكون حاضنة إنسانية دافئة، كما في حالات حرمانها من نصيبها في الإرث، أو تزويجها دون موافقتها، وتشير احصائيات عام 2015 الى أن امرأة من كل ثلاث نساء معرضة للعنف، وأربع من كل خمس معرضات لجريمة الاتجار بالبشر، ما يعطي أبلغ العبر لدول لازالت في القرن الواحد والعشرين لا تتوفر على قانون يحمي المرأة ضد العنف الاسري.

وفي ظل ارتفاع معدلات الأمية نتيجة الموروث الثقافي الذي لا يرى ضرورة في تعليم الاناث، تبلغ نسبة الأمية بين النساء العربيات أرقاما مرعبة، أصبح في ظلها من المسلمات أن التعليم ليس عملية اجتماعية منفصلة عن باقي بني المجتمع،[2] فالعالم العربي كان ولا زال يعاني التأخر الشديد في نظمه التعليمية والعلمية، وافتقاره لمؤسسات البحث العلمي التي ساهمت في تخلفه عن اللحاق بتقنيات وأبحاث الاتصالات والثورة المعلوماتية التي تلخص مشهد التغير الراهن.

د_ التمكين الوظيفي للمرأة العربية:

ما زالت المرأة تعاني من الصورة النمطية في العمل التي لا تزال تمثل عقبة كبيرة تحول دون توليها للمناصب العليا، بمعني أن الموروث الاجتماعي تقريبا يتحكم في عملية تقلد المناصب في العديد من الحالات كما أن نظرة الفرد الرجل فيحد ذاته لا يتقبل قيادة المرأة. وحدودية مجالات التخصص في التعليم العالي حيث أن المرأة لا تزال تعمل في تخصصات محددة، كالمجالات الأدبية أو الطب الخاص بالنساء حصرا، كما أنه ما زالت نادرة في الشركات الاقتصادية، وهذا ما يبرز عدم التوازن في عملية

1 الأمم المتحدة، الأهداف الإنمائية للألفية في المنطقة العربية، 2005.

[2]فادية الفقير، نساء ديمقراطيات بدون ديمقراطية النسوية والديمقراطية والمواطنة، حالة الأردن"، في: المواطنة والديمقراطية في البلدان العربية، علي الكواري واخرون: مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،2004، ص189

شغل الوظائف. وعندما تكون القائدات من النساء تقليديات في عملية التسيير ولا تملك وظيفة الاتصال الجيد مع العمال الذكور أكثر من النساء يؤدي الى سوء التعامل وعدم تحقيق الأهداف الأساسية للمنظمة أو المؤسسة، ويزيد من الصراع والتناقض في عمليا اتخاذ القرارات والقاعدة التنفيذية في القاعدة[1]تواجد المرأة في المناصب القيادية يتطلب صقل مهاراتها وتطوير إمكانياتها في شتي المناحي، خاصة اكسابها مهارات عالية في مجال التكنولوجية، ما يؤهلها للتكيف مع البيئة المتطورة باستمرار كالبيئة السياسية، القانونية، الاقتصادية وخاصة الادارية منها، كل هذه العوامل وغيرها مجتمعه معا ساهمت في خلق وعي بأهمية عمل المرأة، فتغيرت نظرة المجتمع والأسرة للمرأة العاملة، وبالتالي إعطائها فرصا للعمل مساوية لفرص الرجل.[2]

هـ_ التمكين الاقتصادي للمرأة العربية:

ما دام الاختلال موجود في المساواة بين الجنسين في التعليم، فان انعكاساته السلبية ستؤثر في انخراط المرأة في النشاط الاقتصادي، اذ ان دخول المرأة في مجال النشاط الاقتصادي ومساهمتها في عملية الانتاج يسهم في تحررها الاقتصادي، وهذا بدورة ينمي عندها الثقة بالنفس والشعور بكيانها. فالمرأة المنخرطة والمساهمة في النشاط الاقتصادي أكثر قدرة على المشاركة في اتخاذ القرار، فعلي الرغم من ازدياد مشاركة المرأة العربية في سوق العمل، ولكن ما يزال الخلل موجودا وما تزال مستغلة بكل المقاييس.

على الرغم من ارتفاع نسبة النساء الحاصلات على تعليم عال مقارنة بالعقود السابقة، لم يترافق ذلك بارتفاع في نسبة المشاركة في سوق العمل نتيجة القيود الاجتماعية، كما أنه من المهم الاشارة الى أن سياسات الاصلاح الاقتصادي والخصخصة التي طبقت في العديد من الدول العربية تركت وستترك أثرها في المستوي التعليمي للمرأة وإمكانية حصولها على فرص عمل نتيجة لوضعها الهش في سوق العمل، بسبب التقاليد الاجتماعية السائدة التي تجعل المرأة أول من يحرم من التعليم مع ارتفاع تكاليفه.[3]

[1] فهمي خالد جبر دينا، الصعوبات التي تواجه المرأة الفلسطينية العاملة في القطاع العام في محافظات شمال الضفة الغربية، رسالة ماجستير منشورة، فلسطين 2005، ص 24.

[2] مناد لطيفة وصغيري فوزية، واقع العمل النسوي في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، الجزائر،2017، ص257.

[3] Nadia Hjjab and Heba Lattif. Arab Women, Profile of Diversity and Change, Nahid, Amira – Bahyetolin, Toubia. Cairo, Population Council, 1994, p 41

إن التمكين الاقتصادي للمرأة يعد في الأساس حقا من حقوق الإنسان، ومن قضايا العدالة الاجتماعية، كما أنه مهم للحد من الفقر وتحقيق النمو الاقتصادي والتنمية البشرية، فالتمكين الاقتصادي للمرأة يسهم في الحد من الفقر، خاصة في الأسر ذات الدخل المنخفض، فالتمكين أمر حيوي لبقاء الأسرة، وبالإضافة الى ذلك، يسهل التمكين الاقتصادي للمرأة تحقيق أهداف أخرى في السياسة العامة، مثل النمو الاقتصادي، وتحسين التنمية البشرية والحد من العنف.[1]

و_ التمكين السياسي للمرأة العربية:

إن المشاركة السياسية للمرأة العربية لم تتقدم برغم التقدم في مجالي الصحة والتعليم، لكن هذا التقدم لم يقترن بمكاسب وانجازات مماثلة في مجال الميدان السياسي. بل إن مشاركتها في الحياة السياسية في أدني مستوياتها، فالأرقام والاحصائيات تدل على أن تمثيل المرأة في المجالس التشريعية والمحلية والمواقع الحكومية كافة ضئيل ودون المستوي المطلوب، يرتبط ذلك بالذكورة وبالفهم الخاطئ المغلوط به للدين الإسلامي والمعتقدات والأعراف السائدة.

المرأة في الدول العربية ليست استثناء فهي تواجه التميز وعدم المساواة، فكما أشار تقرير التنمية الانسانية العربية، فان عدم المساواة بين الجنسين يمثل أحد أبرز المعوقات أمام التنمية البشرية في العالم العربي، خاصة وأن ادوار النوع الاجتماعي النمطية الراسخة بشدة تحد من فرص مشاركة المرأة في اتخاذ القرار، كما أن المرأة العربية ما زالت متأخرة عن الرجل في مجال التمثيل السياسي، حيث أنها تواجه التعقيدات مزدوجة كونها ضحية ليس فقط للحرمان من حق المشاركة في العمل السياسي ولكنها ضحية أيضا لأعمال العنف.[2] كما يؤكد تقرير التنمية الإنسانية العربية أن النساء يعانين بشكل عام من عدم المساواة بينهن وبين الرجال، ومن التمييز ضدهن في القانون وفي الواقع، وعلى الرغم من الجهود المضطردة لتطوير وضع المرأة، تظل هناك مجالات عديدة تتعثر فيها هذه الجهود، ويمكن إجمالها في: المشاركة السياسية للمرأة، وتطوير قوانين الأحوال الشخصية، وإدماج المرأة في عملية التنمية.[3]

---

[1] Annika Tornqvist and Catharina Schmitz, Women's Economic Empowerment; Scope For Sida's Engagement, Sida Working Paper, December, 2009, p5

[2] ساتي إبراهيم ابتسام، المشاركة السياسية للمرأة السودانية من خلال نظام الحصة الانتخابية (الكوتا)، مجلة الدراسات السودانية، جامعة الخرطوم،2013، ص154.

[3] تقرير التنمية الإنسانية العربية، برنامج الأمم المتحدة، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي،2004، ص10

في ليبيا عزفت المرأة عن المشاركة لارتباط العمل السياسي بالذكورة وتغذية هذا الفهم الخطأ بالتصورات المغلوطة بها لموقف الدين الإسلامي والمعتقدات والأعراف السائدة، وفقدت المرأة ثقتها في قدرتها على القيام بدور فاعل في الحياة العامة الا في أضيق الحدود، بل إن مشاركتها في مؤسسات المجتمع المدني بما فيها النقابي في أدني مستوياتها من حيث النوع لا الكم فيما يخص المؤسسات التي تضفي طابعا إجباريا على انضمام المرأة الى نقابتها المهنية، وبقيت النظرة الدونية الى المرأة التي توارثتها الأجيال مترسبة في الأعماق.[1]

2_ أسباب عزوف المرأة العربية عن المشاركة في الحياة السياسية:

تعتبر ظاهرة عزوف المرأة عن المشاركة السياسة من أبرز المظاهر التي تشهدها المجتمعات العربية، ولقد أشارت العديد من التقارير الدولية، الي أنه وبرغم من وجود تمثيل ضئيل للنساء في البرلمانات العربية فان المرأة العربية، لا تزال تعاني من التهميش وعدم الفاعلية وعدم فسح المجال أمامها لاتخاذ القرارات.

أ_ الأسباب الاجتماعية والثقافية

- شيوع ثقافة التمييز ضد المرأة، وهي جزء من ثقافة للتمييز تعمل بقوة شديدة ضد فئات متعددة، هذه الثقافة تبتعد عن ثقافة الكفاءة والجدارة لكي تحل محلها ثقافة الموالاة والتبعية، هذه التوجهات المخالفة تماما لقيم الدين، وحقوق الانسان، ومفهوم المواطنة.
- العادات والتقاليد، فالثقافة السائدة في المجتمعات العربية هي ثقافة أبوية تحد من دخول المرأة المعترك السياسي.
- بعض النساء يعتقدن أن العمل السياسي يؤثر سلبا في دورهن التربوي في رعاية الأسرة والطفل، فضلا عن المخاطر التي ترافق العمل السياسي.
- هناك شريحة من المجتمع ومنها النساء يرين أن العمل في قطاعي التعليم والصحة يعطي فرصا أكثر للمرأة في تحقيق الذات، مما هو عليه الأمر لو انخرطت في العمل السياسي.[2]

[1] مراد محمود الرعوبي، دراسة اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة مقارنة بالتشريعات الليبية،2019، ص44.

[2] شروق كاظم، عزوف المرأة العراقية عن المشاركة السياسية" مجلة البحوث التربوية والنفسية، جامعة بغداد، العراق،2006، ص 174.

- عبئ الفقر الدائم والمتزايد الواقع على المرأة، حيث شكل الفقر الواقع على النساء عبئا واضحا باقترانه بتزايد نسبة الفقر في جميع أنحاء العالم ولا سيما في الدول العربية، وفقر النساء له صلة مباشرة بدعم وإشراك المرأة في عملية صنع القرار.[1]

ب_ الأسباب السياسية والقانونية

- عدم وجود برامج توعية بالشؤون القانونية تخص المرأة من خلال المدارس والجامعات والاعلام، وإن وجدت تكون بشكل عام وقاصرة على الجزء البسيط الذي يتعلق بحقوق الانسان بشكل عام.
- سيادة الأحكام العرفية لفترة زمنية طويلة نتيجة الظروف السياسية الصعبة التي كانت سببا رئيسيا في عدم مشاركة المرأة في العمل السياسي.[2]
- إن مشكلة المرأة العربية تكمن في جهلها بحقوقها القانونية فالجاهلة بحقوقها لا يمكنها حماية نفسها، والسبب في جهل المرأة حقوقها يعود الى عدم مشاركتها في عملية صنع القرار، ووضع التشريع، فالقوانين الخاصة بالمرأة العربية تعكس أوضاعها الأخرى اجتماعيا وثقافيا وسياسيا.[3]
- عدم المساواة بين المرأة والرجل في اقتسام السلطة وصنع القرار على جميع المستويات، وأن تحقيق الهدف المتمثل في إشراك المرأة والرجل في عملية صنع القرار من شأنه أن يؤدي الى توازن يعكس بصورة أدق تكوين المجتمع، ولهذا فان بدون إشراك المرأة إشراكا نشطا وإدخال منظورها في مستويات صنع القرار كافة لا يمكن تحقيق الأهداف المتمثلة في المساواة والتنمية.[4]

ج_ الأسباب الاعلامية : ولعل من أبرز الحواجز التي واجهت المرأة في الوطن العربي الاعلام والصحافة الذي لم ينصف المرأة واداءها السياسي وحاول غالبا التركيز على شخصيتها وجوانبها

[1] هناء البدري، المعوقات الاجتماعية لدور المرأة في التنمية الاجتماعية، دراسة اجتماعية، مجلة القادسية للعلوم الإنسانية، جامعة القادسية، الكويت،2013، ص447

[2] علاء الرواشدة، أسماء العرب، المعوقات التي تحد من مشاركة المرأة الأردنية في الحياة السياسية في ضوء بعض المتغيرات الاجتماعية"، مجلة دراسات، جامعة البلقاء التطبيقية، عمان،2015، ص1357

[3] اخلاص رسول، العوامل المؤثرة على دور المرأة في صنع القرار" مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية، جامعة واسط، العراق،2012، ص176

[4] هناء البدري، المعوقات الاجتماعية لدور المرأة في التنمية الاجتماعية، دراسة اجتماعية، مجلة القادسية للعلوم الإنسانية، جامعة القادسية، الكويت،2013، ص448

الاجتماعية والشخصية بعيدا عن الشؤون السياسية او مناقشتها وتساؤلاتها، اضافة الى عدم قدرة النساء أنفسهن على القيام بالأدوار السياسية والاجتماعية التي يقوم بها الرجال للتواصل مع القواعد الانتخابية.[1]

د_ الأسباب النفسية : هناك العديد من الأسباب النفسية التي جعلت المرأة تبتعد عن ممارسة العمل السياسي منها فقدان الأمن والخوف من العمل السياسي، والشعور بالإحباط، والخوف من التجمعات الكبيرة، فالظروف التي مرت بالمرأة العربية في البلدان التي تعرف حالة أللاستقرار أثرت نفسيا على قدراتها على التعامل مع المتغيرات التي حدثت في المجتمع، فالشعور بالإحباط وعدم الاستقرار النفسي ما هي الا مخرجات جاءت نتيجة الظروف الصعبة التي مرت على المجتمع ومنها وضع المرأة.[2]

ثالثاً_ الدراسة الميدانية لدور مراكز البحث والتدريب الدولي في تمكين المرأة العربية.

1_تحليل نتائج البحث

فيما يأتي سنتطرق إلى نتائج بحثنا الميداني عرضًا ومناقشةً تدرُّجا مع بنود الاستبيان كما يلي:

- **عرض ومناقشة البند الأول:**

نص البند:	**هل تعتبرون تمكين المرأة العربية واحدة من أولويات مركزكم؟**		
لا	**نعم**		**Σ**
8	**38**		**46**
	نعم 28	**نعم مع إضافات 10**	
		• نعم على أساس الايمان بالعوائد الإيجابية لتمكين المرأة العربية عليها وعلى المجتمع. (02) • نعم على أساس اعتماد تمكين المرأة العربية هدف استراتيجيا للمركز. (06)	

[1] محمد المصالحة، المشاركة النسائية في مجلس النواب الأردني 2003-2007"مجلة المنارة، جامعة آل البيت الأردنية، الأردن2009، ص. 182-183.

[2] شروق كاظم، مرجع سابق، ص 177

	%61	%22	
%17		%83	%100

يتضح من الجدول أعلاه أن أغلب مدراء مراكز البحث والتدريب الدولي عيّنة البحث الحالي يعتبرون أن تمكين المرأة العربية من أولى أولوياتهم حيث أن نسبة **83%** منهم يعتبرون أن تمكين المرأة العربية هو واحد من أهم أهدافهم الاستراتيجية، كما يؤمنون بأن تمكين المرأة العربية يُفضي إلى تمكين مجتمعاتهم مقابل نظيراتها بالنتيجة، بينما ما نسبته **17%** من العينة لا يعتبرون أن تمكين المرأة العربية من ضمن أولوياتهم، ربما يرجع هذا إلى عدم تخصص مراكزهم في شؤون المرأة تحديدا وهذا ليس مطلوبا أصلا، فموضوع المرأة لا يجب أن يُفصل عن باقي مواضيع المجتمع، فهي ليست كائنا من كوكب آخر، إنما المرأة كيان حاضر في كل زوايا ومحطات الحياة البشرية، فلا بد أن يكون الاهتمام بها محورا دارجا في مختلف العلوم والتخصصات، وكل تخصص يتناول قضايا المرأة من زاويته في سياق ما يتناوله عن مناحي الحياة البشرية عامّة.

- **عرض ومناقشة البند الثاني:**

الأفكار	نص البند: ما الذي تبذلونه في سبيل تمكين المرأة العربية؟	التكرار	الرتبة
.1	• إقامة ورش وندوات توعوية للمرأة.	**15**	**1**
.2	• إقامة دورات تدريبية للمرأة.	**11**	**2**
.3	• إقامة ورش وندوات توعوية للمجتمع بأهمية المرأة العربية.	**7**	**3**
.4	• لم نبذل أي مجهود.	**6**	**4**
.5	• توفير الإمكانيات المادية والبيئية المحفزة لنشاط المرأة العربية.	**5**	**5**
.6	• انجاز بحوث حول مشكلات المرأة العربية.	**3**	**6**
.7	• فتح قنوات للمرأة نحو جهات موثوقة للنشاط والتعاون.	**1**	**7**
.8	• جلسات التأهيل والعلاج والإرشاد النفسي.	**1**	**7**

يتضح من الجدول أعلاه أن أغلب مدراء مراكز البحث والتدريب الدولي عيّنة البحث الحالي يبذلون قصارى جهدهم في تنظيم الورش والندوات التوعوية لتوعية المرأة العربية بمكانتها وحقوقها وتمكينها من الدورات التدريبية التي ترفع من كفاءاتها واستحقاقاتها، بالمقابل تنظّم تلك المراكز ورش وندوات

لصالح المجتمع من جهة أخرى لأجل توعيته بمكانة وحقوق المرأة العربية سعيا نحو التخلّص من الذهنية الذكورية التي تقف عائقا أمام كل الجهود المبذولة في سبيل تمكين المرأة العربية. لكن اللافت للنظر فيما حصلنا عليه من نتائج هو أن عددا غير قليل من المراكز عينة البحث الحالي **(13%)** صرّحت بأنها لم تبذل جهدا في إطار ما نتحدث عنه، وهذا منطقي جدا بالنظر إلى الاستجابات على البند الأول حيث أقرّ **17%** من مدراء المراكز عينة البحث أنهم غير معنيّون أساسا بالسعي نحو تمكين المرأة العربية. من جهة أخرى نجد أن ما نسبته **78%** من المراكز عينة الدراسة لا يتجاوز ما تقدّمه الورش والندوات والدورات التدريبية وبعض الأبحاث في شؤون المرأة العربية، بينما ما نسبته **15%** تقدّم إسهامات ماديّة وميدانيّة ملموسة لدعم المرأة العربية (الدعم المادي والتحفيز الوظيفي، فتح قنوات التواصل والنشاط الآمن المثمر، جلسات العلاج والارشاد النفسي. وقد يرجع هذا إلى أن أغلبيّة مدراء مراكز البحث والتدريب الدولي هم من الأكاديميين البعيدين عن دوائر المال والنفوذ من جهة، ثم إنّ نمط التخصّص العلمي الضيّق السائد في عصرنا يؤدي إلى اغتراب النخبة الأكاديمية عن محيطها ومشكلاته والتي من بينها مشكلة غياب تمكين المرأة، ولا ننسى أيضا أن مدير المركز كإنسان هو ينتمي إلى هذا المجتمع الذكوري الرافض لفكرة تمكين المرأة أساسا، فمهما ألزمته سياسة مركزه بتبني أهداف معيّنة، فإنّ تبنّيه لتلك الأهداف لن يكون إلا سلوكا شكليّا يُبديه أمام الناس، أمّا الأهداف التي يسعى إليها فعليا فهي فقط تلك التي تتناغم مع جوهره الاجتماعي، ومن مثال هذا استجابة أحد أفراد العينة على سؤالنا له حول العراقيل التي يواجهها كمدير مركز للبحث والتدريب الدولي في سبيل تمكين المرأة، فأجابنا بأن "**المرأة العربية نفسُها لا تمتلك الكفاءة حتى نسعى لتمكينها**"، إنها نتيجة مؤلمة هاته التي توصلنا إليها لكنها الواقع بكل أمانة.

- **عرض ومناقشة البند الثالث:**

نص البند: هل تتلقون تسهيلات رسمية أو غير رسمية في مساركم لتمكين المرأة العربية؟

لا	قليلا		نعم		لامُبالي	Σ
15	09		21		1	46
	قليلا 06	قليلا مع إضافات 03	نعم 19	نعم مع إضافات 02		
		•التسهيلات الرسمية رمزية بسبب الحرب (اليمن)		•وجود الخط المعلن تحت تصرف النساء		

		•مجرد تسهيلات شكلية –لتنظيم ندوات وورشات– فيما التسهيلات المادية شبه منعدمة. •التسهيلات في معظمها تأت من طرف الأهالي بينما التسهيلات الرسمية ضئيلة.		المعنّفات يسهّل وصولنا إليهن وعملنا معهن. (فلسطين) •الجهات الرسمية تمنحنا تراخيص لإجراء بحوثنا.	
%32.5		%19.5		%46	%02	%100
ر2		ر3		ر1	ر4	

من خلال الجدول أعلاه يصرّح ما نسبته **32.5% من** مدراء مراكز البحث والتدريب الدولي عيّنة البحث الحالي أنهم لا يتلقون دعما لأجل تمكين المرأة العربية بأي شكل من الأشكال، بينما **صرّح 19.5 %** أنهم لا يتلقون إلا القليل من الدعم، حيث يرون أن التسهيلات الرسمية لا تأتيهم إلا شكلية بينما أغلب التسهيلات المادية تأتيهم من طرف الأهالي والمتطوّعين، والغريب أن نسبة **46%** الذين يعتقدون أنهم يتلقون تسهيلات عبّروا عن ذلك بكلمة "**نعم**" دون أيّة إضافات، والأغرب هو أن الاضافتين الوحيدتين تمثلتا في "وجود خط معلن تحت تصرف النساء المعنّفات" ثم أنّ "الجهات الرسميّة تمنح باحثي المركز رخصا لإجراء بحوثهم"، بينما تلك الأخيرة أساسيات ولا يمكن أن تُعَدّ تسهيلات أصلا، وما يؤكّد برود استجابات أفراد العينة في هذا البند هو وجود استجابة من طرف أحد أفراد العينة أنه غير مهتم حيث صرّح "أنا لا أبحث عن أي تسهيلات أو بناء خطط لتمكين المرأة"، على صراحتها تعكس لنا هذه الاستجابة مرارة الشعور لدى أغلب من أجابونا بـ "**نعم**" باردة أو "**لا**" جافة.

- **عرض ومناقشة البند الرابع:**

الأفكار	نص البند: ماهي العراقيل التي تواجهونها في مسعاكم لتمكين المرأة العربية؟	التكرار	الرتبة
.1	• عراقيل ثقافية (مجتمع ذكوري لا يؤمن أساسا بمكانة المرأة العربية)	19	ر1
.2	• عراقيل مالية	10	ر2
.3	• عراقيل تشريعية (غياب التشريعات التي تنصف المرأة العربية وتسهّل نشاطاتنا لخدمتها)	02	ر3
.4	• عراقيل إدارية (أغلب مسئولي الإدارات ذوو ذهنية ذكورية ولا يقدّرون مكانة	02	ر3

	المرأة العربية)		
.5	• عراقيل سياسية: ازدراء الجهات النافذة –السياسيين وصناع القرار – لمكانة المرأة العربية.	02	ر3
.6	• ندرة الكفاءات المؤهلة لتنفيذ برامج تمكين المرأة العربية.	01	ر4
.7	• اعتقاد أرباب العمل بضعف إنتاجية المرأة العربية.	01	ر4
.8	• الخطاب الديني لا ينصف المرأة العربية.	01	ر4
.9	• الاعلام لا ينصف المرأة العربية.	01	ر4
.10	• النزعة الذكورية في مناهج التعليم.	01	ر4
.11	• عراقيل أمنية (الحروب).	01	ر4
.12	• المرأة لا تمتلك الكفاءة المناسبة.	01	ر4
.13	• لا توجد عراقيل.	01	ر4
.14	• لم أسعى لأجد عراقيلا.	01	ر4

يتضح من الجدول أعلاه أن إجماع مدراء مراكز البحث والتدريب الدولي عيّنة البحث الحالي على أن أساس العراقيل في وجه مساعيهم لتمكين المرأة العربية يكمن في الذهنية الذكورية لدى المجتمعات العربية بالدرجة الأولى، تليها العراقيل المالية كعقبات كبرى شديدة الوقع على مختلف نشاطاتهم وأهدافهم تأتي بعدها مباشرة العراقيل التشريعية، الإدارية، والسياسية، بينما الأقلية الباقية تتوزع استجاباتها بين مجموعة من العراقيل من قبيل أن الخطابين الديني والإعلامي ثم التعليمي لا ينصفون المرأة، زيادة على أن أرباب العمل يعتقدون بضعف انتاجيتها ما يحول دون تمكينها وظيفيا، خصوصا مع ندرة الكفاءات القادرة على وضع وتنفيذ برامج لإنمائها. غير أن القراءة التحليليّة المتمعّنة في هذه النتائج تكشف لنا أن "النزعة الذكورية" في المجتمعات العربية هي أساس كل العلل، فالمعلم في المدرسة والأستاذ في الجامعة ورب العمل في المصنع والمدير في مكتبه والسياسي في منصبه كلهم أبناء هذا المجتمع الذكوري، وبالتالي فأغلبهم لا يحتاجون لعراقيل تحول دون تمكين المرأة، إذ أنّهم هم العراقيل نفسها. وتأكيدا لهذا نجد استجابة أحد أفراد العينة على البند أعلاه كالآتي: "المرأة لا تمتلك الكفاءة المناسبة" استجابة أخرى نصّها: "لم أسعى أساسا كي أجد عراقيلا"، فكيف لمن يعتقد أن المرأة عالةً عديمة الكفاءة ليست أهلا للاهتمام والتمكين بأن يرصُد الأغلفة المالية ويسُنّ التشريعات القانونية لأجل انصافها وتمكينها. من جهة أخرى

يرى أحد أفراد عينتنا أن الحروب أسفرت عن كثير من العراقيل الأمنية، بينما هناك من رأى أنه لا توجد عراقيل في وجه تمكين المرأة تماما. وبالنتيجة نجد أنه تختلف طبيعة العراقيل في وجه تمكين المرأة العربية من بلد عربي لآخر بحسب أوضاع كل بلد، ولكن كل تلك البلدان تجتمع على جزئية واحدة تعتبر المولّد الأساسي لكل العراقيل الأخرى بكل تفاصيلها ألا وهي "النزعة الذكورية".

- **عرض ومناقشة البند الخامس:**

الأفكار	نص البند: ما الذي تقترحونه من أجل تسهيل اسهاماتكم لتمكين المرأة العربية؟	التكرار	الرتبة
.1	• التوعية الاجتماعية بمكانة المرأة العربية.	12	ر01
.2	• الدعم المالي والمادي.	08	ر02
.3	• نصّ التشريعات المنصفة للمرأة.	06	ر03
.4	• مركزية الرقابة الحكومية على مؤسسات تمكين المرأة العربية.	05	ر04
.5	• تدريب أعضاء المراكز حول تمكين المرأة العربية.	04	ر05
.6	• الرجوع إلى الخطاب الديني الوسطي الذي ينصف المرأة العربية.	02	ر06
.7	• توعية المرأة العربية بدورها الريادي في المجتمع.	02	ر06
.8	• تشبيك مراكزنا مع المنظمات والجهات الدولية ذات الاختصاص.	01	ر07
.9	• لم أسهم لأبحث عن تسهيلات.	01	ر07
.10	• لا توجد لدينا أية عراقيل.	01	ر07

في الجدول أعلاه يُجمِع أغلب مدراء مراكز البحث والتدريب الدولي في عينتنا على أنه من أجل تسهيل اسهامهم في تمكين المرأة العربية لا بد بالدرجة الأولى من محاربة النزعة الذكورية و"توعية المجتمع العربي بمكانة المرأة"، يلي ذلك اقتراح توفير الدعم المالي والتشريعي لمراكز البحث والتدريب مع منح أعضاء المراكز دورات تدريبية بالداخل والخارج من أجل تحسين كفاءاتهم في خدمة مشروع تمكين المرأة من جهة، ثم الصرامة في مراقبة تلك المراكز والتقييم الدوري لإنجازاتها. هناك من تكلم عن ضرورة الرجوع إلى الخطاب الديني الوسطي الذي يُنصف المرأة، إذ أن المكوّن الديني هو مكوّن أساسا للوعي الجمعي العربي، وأيّة مساع توعوية لابد أن تدخل من هذا الباب. غير أن فردين فقط من عينتنا أشارا إلى ضرورة توعية المرأة نفسها بمكانة نفسها، وعلى أهميّة هذه النقطة إلا أنها لم تحظى بانتباه الأغلبية، وهذا منطقي جدا إذ أن الذي لا يؤمن بمكانة المرأة لا يمكنه أن يقنعها بأنها ذات مكانة. ثم نجد فردا واحدا من

العينة تكلم عن ضرورة التشبيك بين مراكز البحث والتدريب العربية ونظيراتها العالمية مع أن مراكز البحث والتدريب الدولي في منطِق تأسيسها تستند إلى الرؤية العالمية، وقد يرجع هذا إلى تقوقع المؤسسات العربية على ذاتها في الآونة الأخيرة لما تشهده من أوضاع متقلبة، ونجد بالنهاية النقيضين، نجد من يقول "لم أسهم لأبحث عن تسهيلات"، ومن يقول "لا توجد لدينا أية عراقيل"، حيث تتأرجح المعنويات هنا بين يائس لا مُبالي تماما ومتفائل مثالي يرى أن كل شيء على ما يرام.

الخاتمة

تمكين المرأة قضية ذات أهمية بالغة, لما لها من دور كبير في إدماج المرأة في عملية التنمية والمشاركة المجتمعية والسياسية والانخراط في سوق العمل, ولقد أثبتت تجارب بعض الدول المتقدمة والنامية في السنوات الأخيرة أن من بين أهم متطلبات النهوض بالمجتمع هو البحث عن نمط جديد ومن ضمنه توسيع المشاركة المجتمعية في شتي المجالات وعلى رأسها مشاركة المرأة العربية, وتعد مراكز البحث والتدريب الدولي أحد أهم الركائز الأساسية التي قد تساعد على تحقيق تنمية ودور بارز للمرأة, وبذلك قد تكون أحد الحلول المساهمة في خلق فرص مساوية للمرأة في المجتمعات العربية, وذلك من خلال البرامج والورش, المؤتمرات والأنشطة والفعاليات المختلفة, والتي قد تسهم في تفعيل دور المرأة معرفيا واجتماعيا واقتصاديا وسياسيا ووظيفيا.

وبعد استكمال هذا البحث بجانبيه النظري والميداني حول دور مراكز البحث والتدريب الدولي في تمكين المرأة العربية, ظهرت مجموعة من النتائج والاستنتاجات والتي سيتم تناولها في هذا المطلب, وبناء على تلك النتائج سيتم عرض مجموعة من التوصيات التي قد تهم الجهات بعض المعنية.

انطلقنا في بحثنا هذا من تساؤل بحثي رئيس نصّه كالآتي:

هل تؤدي مراكز البحث والتدريب الدولي دورها المنشود في تمكين المرأة العربية؟

من خلال ما سبق عرضه وتحليله من نتائج هذا البحث توصلنا إلى أن مراكز البحث والتدريب الدولي عينة البحث لا تؤدي دورها في تمكين المرأة كما ينبغي، حيث لا تتجاوز إسهاماتها سقف التنظير إن عن طريق الدورات أو الندوات والورش، أما فيما يتعلق بالإسهامات المادية والفعلية على أرض الميدان فهي ضئيلة جدا.

وحسب عينتنا البحثية فأسباب ذلك راجعة إلى ضعف الدعم والتسهيلات على المستوى الرسمي من جهة، ثم سيادة النزعة الذكورية على المجتمعات العربية من جهة أخرى، تلك النزعة هي المنشأ لعدّة عراقيل أخرى منها المادية، التشريعية، السياسية وغيرها كثير. ومن هنا جاءت دعوة عينتنا للعمل إلى الحد من وطأة النزعة الذكورية في المجتمعات العربية على رأس مقترحاتهم لأجل تسهيل مهامهم نحو تمكين المرأة، مع ضرورة توفير مختلف أشكال الدعم المادي والتشريعي الذي يسمح لأصحاب المشاريع الحيوية في تمكين المرأة بالعمل على أرض الميدان بكلّ مرونة وفاعليّة.

كما لمسنا في استجابات عينتنا إحساسا بعدم الرضى على واقع الدور الذي تؤديه مراكزهم إن على المستوى العلمي أو العملي، فكثير من الاستجابات تُفيد بأن مدراء المراكز يائسون من الوضع القائم إلى درجة ما عادوا يطمحون فيها إلى تمكين المرأة، بل إنهم يأملون في اتخاذ إجراءات لتمكينهم هم أولا، إذ أنهم يعانون نقص الإمكانيات والتمويل ويحتاجون لمزيد من التفتّح والتدريب لأجل بناء خبراتهم وكفاءاتهم في مجال نشاطهم، ففاقد الشيء لا يعطيه، ومن يتجرّع مرارة اليأس لا يمكنه أن يسقي الناس أملا.

من جهة أخرى فإنه حتى المراكز ذات الكفاءات العالية والمُكتفية ماديا تصطدم بضعف الأطر التشريعية التي تنظّم نشاطاتها سواء على المستوى الوطني أو الدولي، فتعقيد الإجراءات عندما يتعلق الأمر بنشاطات تشارُكيّة يجعل العمل بطيئا ومملا والانجاز ضعيفا وربما مستحيلا، وهذا كله لن يخدم أي طرف، لا المركز ولا المرأة ولا المجتمع.

الاستنتاجات

من خلال ما تم عرضه في البحث يمكن الاستنتاج الى أن تمكين المرأة العربية يعد أولوية مهمة على المستوى الوطني ويجب أن يتطور هذا التمكين في عدة مستويات ومجالات وصولا الى التمكين السياسي والمشاركة الفاعلة في صناعة القرار, فتمكين المرأة أصبح نمطا وسمه طبيعية لدى المجتمعات العالمية المتحضرة, ووصلت المرأة في تلك المجتمعات أعلى السلم السياسي سواء على مستوى الأحزاب الكبرى أو على مستوي الحكومات, وتم الاستنتاج بأن هناك أبعاد عديدة للتمكين(اقتصادي, السياسي, البيئي, الصحي, المعرفي, الوظيفي, الاجتماعي) وأن تلك الأبعاد تتطلب تدخلات لمساعدة المرأة مع ضرورة توافر الرغبة الكاملة لديها, ولكن حتى تكون المرأة العربية واعية ومدركة لأدوارها ومكانتها, عليها أن تكون متسلحة بالقدر الكاف والملائم من المعرفة والثقافة والمهارات السلوكية

والخبرات اللازمة لمواجهة التحديات التي تجابهها, وان من أهم التحديات والحواجز التي تجابه تمكين المرأة هي وجود جملة من الحواجز النفسية التي تعمل على خلق العوائق أمام تمكين المرأة, جزء منها متعلق بالمرأة نفسها مثل الشعور بالخوف وعدم الاستقرار وانخفاض تقدير الذات, نقص الثقة بالنفس, الخوف من الفشل, والجزء الاخر متعلق بالبيئة والثقافة الاجتماعية.

وتم التأكيد على دور مراكز البحث والتدريب لان له دور ريادي ومتقدم في قيادة السياسات العالمية و الذي يزيد من تمكين المرأة وذلك من خلال رسم خطط مشاركة المرأة في الأنشطة والبرامج والدورات والورشات والمؤتمرات التي ساعدتها في زيادة مستوي معرفتها وتمكينها, وأن أمر تمكين المرأة مسؤولية أي مجتمع , لذلك وجب الاهتمام وتوفير جميع الوسائل والسبل التي من شأنها المساعدة في إيصال الوعي لجميع الناس وفي كل المجتمعات, والعمل على تصميم البرامج التدريبية لزيادة ثقة المرأة بقدراتها لكي تتمكن في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المختلفة, ويجب العمل على إجراء البحوث العلمية في مجال تمكين المرأة للوقوف على العوامل الحقيقية والخفية التي تقف وراء عدم تمكين المرأة اجتماعيا وسياسيا واقتصاديا ووظيفيا, وضرورة دعم العمل النسوي من قبل المنظمات والمؤسسات والمراكز بالتوازي مع الرغبة السياسية لدى الأنظمة والحكومات.

- **التوصيات**

- ✍ العمل على تفعيل احكام اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وتضمينها في التشريعات الداخلية العربية، مع فرض إجراءات رقابية وأخرى ردعية في حال مخالفتها.
- ✍ إقامة شبكات تعاون واتصالات بين مختلف مراكز البحث والتدريب العربية والعالمية بما يسهّل تبادل الخبرات وفاعليّة النشاطات في مجال تمكين المرأة.
- ✍ الحث على مراجعة التشريعات بما يجعل نشاط مراكز البحث والتدريب في البلاد العربية أكثر مرونة وفاعليّة.
- ✍ توفير قواعد بيانات مُحيّنة عن الأوضاع التنموية للمرأة العربية.
- ✍ إطلاق مبادرات دولية تدعم وتشجع تمكين المرأة العربية.
- ✍ تشبيك مختلف مراكز البحث والتدريب الدولي في البلاد العربية مع بعضها البعض من أجل تعارف أسرع وتعاون أمثل وتبادل للخبرات.

- إنشاء هيئات حكومية مركزية لمرافقة مراكز البحث والتدريب بالدول العربية ومتابعة برامجها في تمكين المرأة العربية ثم تقييم أدائها ومردودها.
- توعية مدراء مراكز البحث والتدريب في البلاد العربية على اختلاف تخصصاتهم بأهمية تمكين المرأة العربية.